

التنمية والتخلف

مسألة عدم المساواة الاقتصادية في النطاق القومى والعالمى

ترجمة ملخصة لثلاث محاضرات القاهما

جنار ميردال

١

البحث عن نظرية للتنمية والتخلف الاقتصادى

١ - عدم المساواة الاقتصادية العالمية

ان كثرة المؤلفات عن المشاكل الاقتصادية التى تواجهها البلاد المختلفة انما هو انعكاس لتغير الظروف السياسية العالمية اثر الحرب العالمية الثانية .
وهذه المشاكل المعقدة يمكن فحصها من عدة زوايا . وقد اخترت فى هذه المحاضرات زاوية واحدة ، ألا وهى الزيادة المستمرة لعدم المساواة الاقتصادية بين البلاد النامية والمتخلفة . اذ أن عدم المساواة هذه واتجاهها الى التفاقم هى سبب رئيسى للتوتر السياسى الدولى فى عالمنا الراهن، وقلما نظر اليها الباحثون كمشكلة رئيسية .

كيف نشأت عدم المساواة هذه ؟ ولماذا استمرت ؟ ولماذا تتجه الى التفاقم ؟

ان بلادا قليلة هى التى تتمتع بتقدم اقتصادى ، وبدخل قومى حقيقى عال نسبيا للفرد الواحد . وهذه البلاد تشمل بلاد أوروبا الشمالية الغربية - بما فيها غرب ألمانيا وسويسرا والنمسا ولكنها لا تشمل جنوب أوروبا . كما تشمل كندا وأستراليا ونيوزيلندا ، والولايات المتحدة وسكانها لا يتجاوزون ١/٦ سكان العالم ، وهى بلاد صناعية ، تزداد تصنيعا .

وبجانب هذا ، توجد بلاد كثيرة متخلفة ، الدخل القومى فيها للفرد الواحد لا يمثل الا كسرا من البلاد المتقدمة . وبعضها فى حالة ركود ، بل ان بعضها يتأخر الى الوراء .

ونظرا لان البلاد المتخلفة تضم مساحة أوسع من الارض ، ونظرا للنسبة المتزايدة لسكانها ، فانه رغم التقدم الذى أحرزته بعض البلاد الصناعية فان مستوى المعيشة للانسان العادى فى العالم غير السوفيينى أقل مما كان عليه فى سنة ١٩١٣ ، بل أقل مما كان عليه فى سنة ١٩٠٠ كما يقول مستر سنجر .

٢ - عدم صلاحية نظرية التجارة الدولية كتفسير لعدم المساواة الاقتصادية

اذ من الواضح أن البلاد المتخلفة لا تفيد من مزايا النقل والتجارة الحديثة ، وان التجارة الدولية لم تخفف من الضغط القائم مثلا على المناطق المزدحمة بالسكان فى آسيا ، حيث يتوفر العمل بكثرة .

لقد فشلت النظريات القائلة بأن التجارة الدولية يمكن أن تحدث تساوى فى عامل الائتمان ، ومن ثم فى الدخول والارباح والمكاسب . أو تدفع بتحركات فى عوامل الانتاج مما يسمح بتكييف النشاط الصناعى تكييفاً يجعله يستفيد من الثروات الطبيعية والسكان .

وفشل هذه النظريات فى تفسير الواقع ، لا يمكن أن يكون منشؤه القيود التى فرضت على التجارة الدولية ، اذ أن عدم المساواة الاقتصادية كان موجودا حتى قبل الحرب العالمية الاولى ، وانى لا أشك فيما اذا كان اطلاق حرية التجارة الدولية اليوم يمكن بالضرورة أن يؤدى الى تقليل فى الفروق الاقتصادية .

ولست أعنى بهذا ان نظرية التجارة الدولية خاطئة ، وانما أعنى ان الافتراضات التى قامت عليها لا تنطبق على الواقع . فنظرية التجارة الدولية ، بل والنظريات الاقتصادية بشكل عام لم توضع بحيث تتفق مع واقع التخلف والتنمية الاقتصادية .

فهذه النظريات لم تركز انتباهها على المشاكل المتعلقة بالاساليب المختلفة للانتاج التى تتفق والفروق الكبيرة فى الندرة النسبية لعوامل الانتاج والفروق الكبيرة فى المستويات المختلفة للمعيشة .

٣ - الافتراضات غير الواقعية

فنظرية التجارة الدولية قائمة على افتراضات غير واقعية . اذ هى تفترض توازنا ستاتيكيًا . مما يترتب عليه تصور أن التجارة الدولية من شأنها أن تحدث مساواة اقتصادية أكبر بين مختلف المناطق والبلاد .

وأقصد بالتوازن الاستاتيكي ، هو افتراض ان العلاقات الاقتصادية تتجه باستمرار نحو توازن معين ، تستمر عليه ، حتى تحدث تغيرات أساسية . وما أحاول أن أشرحه فى محاضراتى هذه هو أن الامر عكس ذلك ، وحتى فى الاحوال العادية ، لا نجد مثل هذا الاتجاه الى استقرار تلقائى آلى فى النظام الاقتصادى ، بل ان النظام ، لو ترك وحده ، لكان اتجاهه باستمرار بعيدا عن هذا الاستقرار .

بمعنى أن النظام لو ترك وشأنه ، لأخذت العوامل تتجمع ولا تتجه نحو التوازن ، فالتغيرات الثانوية تسير فى نفس اتجاه التغيرات الاساسية ، ومن ثم

تتجه الى خلق عدم مساواة ، بل والى تعميق عدم المساواة القائمة . . والتجارة
هى عنصر رئيسى فى عملية التجمع هذه .

وعدم انطباق نظرية التجارة الدولية على الواقع ليس شيئا جديدا . فقد
قال الاستاذ جون هـ . وليامز « انه بينما يلاحظ أن العالم منذ سنة ١٩١٤
استمر فى حالة قلق مستمر ، نرى نظرية التجارة الدولية تتجه باستمرار الى
تأكيد « عامل التوازن » بل ان نظرية كينز نفسها زادت من تأكيد عامل التوازن
هذا فى تحليلها الذى ربط التجارة الدولية بالدخل .

وقد اكتفى « فينر » فى كتابه عن التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية
القيمة الآتية « انه من واجب رجل الاقتصاد أن يعترف ويعلن التحسن الاقتصادى
ليس مجرد زيادة فى رأس المال أو زيادة فى عدد الافدنة ، ولكنه أيضا ادارة
أكفا ، ومجهود يدوى أفضل نتيجة تعليم أحسن وصحة أقوى كما أنه أيضا
نتيجة تنظيم اجتماعى وسياسى أفضل . فاذا فشل رجل الاقتصاد فى ادخال هذه
العوامل فى الاعتبار ، فانه سيرجع باللوم فى فقر بلد ما الى ظروف طبيعية
لا يمكن للانسان علاجها ، أو الى ظروف خارج الميدان الاقتصادى .

وهو يربط ملاحظته هذه بالفكرة الاقتصادية التى تقول بالفروق فى صفات
عوامل الانتاج .

ولا شك أن الجزء الاساسى لتفسير التخلف يجب أن يبحث فى هذه الصفات
المختلفة لعوامل الانتاج ، ولكن عدم تحليل هذه الفروق ، وعدم ربطها الواضح
بنظرية التجارة الدولية ، وعدم تناولها بالتحليل النظرى والتفسير انما هو
رجوع الى منهاج المدرسة التاريخية الالمانية التى تكتفى بوصف الحالة كما هى دون
بحث علاقاتها وترابطاتها الداخلية .

والافتراضات غير الواقعية التى قامت عليها نظرية التجارة الدولية ليست
مصادفة تاريخية . وانما هى نتيجة اتجاهات مذهبية موروثة تسود عقليتنا
وتفكيرنا ، وتحول بيننا وبين الوعى والنقد .

٤ - البحث عن نظرية

ان البحوث التى كتبت عن التطور الاقتصادى والتخلف ليس لها طابع نظرى
انها تكتفى بالوقائع الملموسة والمشاكل الواقعية دون ربطها بالنظرية الاقتصادية
العامة ، وبنظرية التجارة الدولية على وجه الخصوص .

وكافة هذه البحوث تتطلع الى اطار نظرى لينظم المعلومات ، ولكن هذا التطلع
يحوطه التحفظ بل التشكك فى امكان وجود نظرية عامة للتنمية الاقتصادية .

٥ - الفكرة السائدة عن « الدائرة الخبيثة »

ويتعرض كافة الباحثين للمشاكل المتعلقة بالتنمية والتخلف الاقتصادى الى ما يسمونه « بالدائرة الخبيثة » فقد ذكر الاستاذ ونسلو فى كتاب له « انه من الواضح أن الفقر والمرض يكونان حلقة خبيثة ، فالرجال والنساء مرضى بسبب فقرهم ، وقد غدوا فقراء بسبب مرضهم ، ثم ازداد مرضهم بسبب اشتداد فقرهم فهناك عملية تجميعية أو تراكمية ، تدفع بالمستوى الى الهبوط الى أسفل ، يكون العامل السلبي فيه سببا ومسببا لعوامل سلبية أخرى .

وقد أشار الاستاذ راجنار ينركس^{نرى} فى محاضرة له فى القاهرة الى أن هناك قوى دائرية تميل الى الفعل ورد الفعل ، الواحدة فى الأخرى ، بحيث تبقى البلد الفقيرة فى حالة فقر .

ولنضرب مثلا ٠٠ رجلا فقيرا ، لا يجد ما يكفيه قوتا ، وبسبب سوء التغذية نرى صحته تضعف ، ونظرا لضعفه الجسمى ، تقل مقدرته على العمل ، مما يجعله فقيرا وهذا معناه انه لن يستطيع أن يجد ما يكفيه من القوت وهكذا ٠٠٠ فالبلد فقير لانه فقير » ٠٠

وسأحاول فى هذه المحاضرات أن أصيغ صياغة محددة هذه الفكرة الغامضة عن العملية التجميعية ، ومن ثم أحاول وضع نظرية للتنمية والتخلف الاقتصادى . وعندما ننجح فى صياغة هذه النظرية ، فلا بد من ادماجها فى النظرية الاقتصادية العامة بشكل عام ، ونظرية التجارة الدولية بشكل خاص .

٢

العملية التجميعية فى التنمية الاقتصادية داخل دولة قومية

١ - حالة التوازن

(من الخطأ فى تناول التغيرات التى تنتاب نظاما اجتماعيا أن نفترض وجود حالة توازن ، أى أن نفترض أن كل اضطراب لا بد أن يثير رد فعل فى النظام من شأنه أن يعيد التوازن ، وأن هذا يتم تلقائيا بفعل الزمن ٠٠ ان المجتمع ليس كبندول ساعة ، اما أن يبقى فى مكانه فى علاقاته الاقتصادية ، أو يعود الى توازنه اذا ما أصابه اضطراب .

فالتغيرات التى تنتاب المجتمع فى المدى القصير تسبب باستمرار تغييرا فى حالة التوازن المزعوم ٠٠

وكثيرا ما يحدث أن يتحرك المجتمع بعيدا عن هذا التوازن ، فالتغيرات فى المجتمع لا يصحبها رد فعل يصحح وضعها ، وإنما يصحبها تغيرات جديدة تدفع

التغيرات الاولى ، مما من شأنه أن يحرك النظام لا فى الاتجاه الذى جرت به اليه التغيرات الاولى فحسب ، وانما الى تدعيم هذا الاتجاه والدفع به خطوة أكبر . . فالعملية الاجتماعية عملية تجميعية تراكمية تتحرك بسرعة متزايدة

٢ - دراسة حالة لعملية تجميعية

لقد قمت مرة بدراسة شاملة لمشكلة التنمية بين السكان السود فى الولايات المتحدة أستطيع أن أذكرها كمثال .

فالسود الامريكان لا يسكنون بقعة واحدة مقتصرة عليهم ، ولكنهم مع هذا مقطوعون عن بقية الامريكيين تربطهم مجموعة اجتماعية منفصلة لها مصيرها المشترك ومتاعبها الخاصة بها . فهناك وحدة فى المصالح والامانى تجعلهم أقرب ما يكونون الى بلد متخلف .

فمنذ انتهاء الحرب الاهلية فى سنة ١٨٧٠ ، كانت نظرة العلماء الاجتماعيين الى السود ، نظرة مصاغة بشكل استاتيكي ، وكانت قائمة على أساس أن التحسن فى حالة السود سيستمر كما كان فى الجيلين السابقين عملية بطيئة وغير مؤكدة ، وانه لا يجدى معه أى تدخل من جانب الدولة أو أى تشريع أو أى تربية للبيض تكفل لهم نظرة أوسع للامور .

وتوقعت أنه بعد عشر سنين من بحشى اذ ذاك ، ان الحالة القائمة لن تستمر ، وانه لا بد من توقع تغيرات جوهرية فى علاقة السود بالبيض فى أمريكا ، تغيرات تتضمن تطورا نحو المثل العليا الامريكية ، وقد جاء توقعى صحيحا .

وسأكتفى باعطاء الخطوط العريضة للنظرية الاجتماعية أو المنهج الذى اتبعته فى هذه الدراسة .

كان هناك عاملان : تحيز البيض مما سبب التفرقة والتمييز ضد السود من أوجه عديدة ، ثم المستوى المنخفض لمعيشة السود - وهذان العاملان مترابطان ، فالمستوى المنخفض لمعيشة السود يساعد عليه عامل التفرقة العنصرية من جهة ، وفقر السود وجهلهم وخرافاتهم ، وسكناتهم الازقة ، والنقص فى صحتهم ومنظرهم القذر ورائحتهم السيئة ، وسوء خلقهم والجرائم المتفشية بينهم من جهة أخرى . وهذه كلها تغذى روح الكراهية من جانب البيض للسود . فكلما العاملين ، تحيز البيض والمستوى المنخفض للسود متفاعلا ، يتفاعل الواحد منهما مع الآخر . فاذا ما استمرت الحالة على ما هى عليه ، فان كلا القوتين توازن الواحدة منهما الاخرى

ولكن لو تغير أحد هذين العاملين ، فلا بد أن يسبب هذا تغييرا فى العامل الآخر أيضا ، مما تنشأ عنه عملية تجميعية فيها رد فعل متبادل بين العاملين بطريقة دائرية .

وسيتحرك النظام كله فى اتجاه التغير الاول ، اما صعودا أو هبوطا .

وهذان العاملين مركبان . فاذا ما جزأنا مستوى المعيشة للسود الى عناصره : مستوى العمالة لدى السود ، الاجور ، التغذية ، الملابس ، الصحة ، التعليم ، استقرار كيان العائلة ، اتباع القانون ، النظافة ، الاخلاص للمجتمع بشكل عام الخ . . فالفرض قائم ألا وهو أن التغيرات فى أحد هذه العناصر سيؤدى الى تغير فى بقية العناصر ، وسينتج عنه مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ، نتيجة تجميعية ، ستقلل من تحيز البيض ، مما ينتج عنه اثار فى مستوى المعيشة . فإى زيادة فى توظيف السود سيزيد من مكاسبهم ، وسيرفع من مستوى معيشتهم ويحسن صحتهم وسلوكهم والعكس أيضا صحيح ، وتحسين التعليم للسود سيعزز من فرص السود للحصول على أعمال ذات أجور أعلى والعكس بالعكس أيضا . .

وتحيز البيض هو مركب أيضا . فالتجربة تدل على أنه لو حدث فى ميدان معين زيادة أو نقص فى الاتصال الاجتماعى بين السود والبيض فالتحيز يتغير أيضا .

نعم . هناك فترات ، تكون القوى المتعارضة فى حالة توازن ، فيستمر النظام كله فى حالة سكون ، ولكن دفعة أو جذبة لو تمت فى هذه النقطة أو تلك ، كفيلة بأن يتحرك النظام كله . وهذا **التغير فى القوى** هو الذى يعمل فى اتجاه واحد . لان العناصر المختلفة مترابطة فى علاقة عملية بحيث أن تغير أحدها يدعو الى تغير فى نفس الاتجاه للعلل الاخرى . وهذه التغيرات تدعم التغير الاول ، ثم تكون لها اثار بدورها على العنصر الاول الذى اصابه التغير وهكذا

ولا شك أن الدراسة الواقعية لنظام اجتماعى ما تغدو أكثر تعقيدا من أى نمط مجرد ، اذ لا يكفى تحليل العوامل الى عناصرها وتصنيف هذه العناصر ، انما لا بد من وزن كل عنصر من وجهة القوى الكمية التى يستطيع بها التأثير فى العناصر الاخرى ، ومقدار التأثير الذى يمكن ان يصيبه نتيجة تغير أى عنصر آخر سواء فى داخل النظام نفسه أو بفعل قوى خارجية .

اذ أن القوى الخارجية تسبب دفعا أو جذبا للنظام ، ومن ثم تؤثر فى معامل العملية الداخلية أى أنها تغير تركيب القوى الداخلية فى النظام نفسه .

وعنصر الوقت له أهميته القصوى فى هذا المنهاج ، اذ أن النتائج ستنتشر بدرجات متفاوتة على ممر الزمن فزيادة التوظيف مثلا ستؤدى مباشرة الى ارتفاع فى مستوى المعيشة ، ولكن تغيرا فى مستوى التعليم أو الصحة لا يمكن تحقيقه الا فى بطاء ، ومن ثم تتأخر نتائجها وتأثيره فى العوامل الاخرى . مما يبطئ العملية التجميعية .

وهذا المنهاج القائل بوجود عديد من العوامل المترابطة ، التى لها تأثير تراكمى بعضها فى بعض • هذا المنهاج يستبعد فكرة وجود عامل حاسم أو رئيسى • فالعوامل الاقتصادية على نفس المستوى مع العوامل الاخرى التى يسميها الكلاسيكيون « بضعف عوامل الانتاج » أو « الكفاية الانتاجية » •

وهذا الفرض القائل بوجود عملية تجميعية لا يهمله كثيرا أين تكون نقطة البدء فى التغير • ولكن كلما زادت معرفتنا بالترابطات الموجودة بين العوامل المختلفة ، كنا أقدر على الاختيار بحيث نستطيع أن نحقق أقصى ما نرجوه من تغيير للنظام الاجتماعى •

٣ - مثال على اتجاه اقليم الى عدم المساواة الاقتصادية

لنفترض أنه فى اقليم محلى اصيب المصنع الذى يعمل فيه جزء كبير من السكان بكارثة ، كأن احترق مثلا ، واتضح أنه لن يجدى اعادة بنائه فى هذا المكان فالنتيجة الاولى لهذه الكارثة هى أن عددا من العمال سيتعطلون وللتبسيط علينا أن نركز انتباهنا على التغير الذى ينتاب عامل واحد متغير ، ألا وهو سعر الضريبة المحلية مثلا ، فهذا السعر سيرتفع نتيجة ضيق قاعدة الدخل • وهذا التغير الثانوى قد يزداد ، اذا ما هجر بعض العمال وبعض رجال الاعمال هذه الناحية للبحث عن أسواق أفضل • واذا ما حدث هذا فان توزيعا للاعمار سيتجه اتجاها فى غير صالح هذه الناحية ، مما ينقص الدخل بالنسبة للفرد الواحد ، ومما يزيد الطلب على الخدمات العامة •

وارتفاع سعر الضريبة بدوره ، سيؤدى الى عدم تشجيع رجال الاعمال والعمال من الاماكن الاخرى الى الانتقال الى هذه الناحية ، فى الوقت الذى يتحول فيه العمال ورجال الاعمال الى البحث عن مكان آخر مما يؤدى مرة أخرى الى زيادة فى سعر الضريبة التى تؤدى الى نتائج مشابهة • فاذا لم تفكر سلطات الناحية فى زيادة سعر الضريبة المحلية بسبب وجود ضريبة مرتفعة فعلا ، فان الاتجاه سيكون نحو الهبوط بمستوى الخدمات العامة من مدارس وبيوت للعجزة وطرق الخ مما يزهدهم رجال اعمال هذه الناحية فى البقاء فيها •

هذا النمط البسيط للعملية التجميعية التى يسببها تغير أولى أكثر انطباقا على واقع المجتمع من نتائج العرض والطلب وتقاطعها عند سعر التوازن •

والعملية التجميعية لها دورها أيضا فى حالة تغير الى أعلى ••• فاذا ما تقرر انشاء صناعة وسط جماعة معينة ، فان هذا يكون دافعا الى تنمية عامة • اذ تفتح فرص العمل لمتعطلين أو لمن كانوا يعملون فى أعمال ذات أجور منخفضة كما أن حالة الاعمال ستزداد انتعاشا نتيجة الطلب المتزايد على الخدمات والمنتجات • وقد يجذب هذا رأسمالا وعمالا من خارج الناحية • والارباح المتصاعدة ستكون نتيجةها

ادخار أكبر ، ولكنها من ناحية أخرى ستنجلى عن استثمارات جديدة ، تدعو الى زيادة الطلب والارباح . .

وقد ينخفض سعر الضريبة المحلية ، فى الوقت الذى تحسن فيه الخدمات العامة كما وكيفا . مما يجعل رجال الاعمال والعمال أشد اقبالا على هذه الناحية ، مما يزيد بدوره من مالية السلطات المحلية الخ . . .

٤ - قوى السوق وعدم المساواة

ولو تركت قوى السوق تعمل وحدها دون أى تدخل ، فان الانتاج الصناعى والتجارة والبنوك والتأمين ، بل كل ناحية من نواحي النشاط الاقتصادى ، الذى يعطى عائدا أكبر من المتوسط سيتجه الى التجمع فى بعض أماكن أو مناطق تاركا المناطق الاخرى متخلفة . ولا شك أن هذه المناطق المحظوظة تتمتع فى العادة بمميزات طبيعية . . فالمراكز التجارية تقوم فى أماكن صالحة لانشاء موانئ ، ومراكز الصناعة الثقيلة كثيرا ما تكون قائمة قريبا من موارد الفحم والحديد .

ولكن كثيرا ما توجد مناطق مزدهرة لمجرد أنه قد بدأ فيها نشاط ناجح ، فتصبح لها قوة الجذب بالنسبة للتوسع الصناعى والتجارى .

وهذا التوسع فى منطقة له أثر فى تخلف المناطق الاخرى ، فتحركات العمل ورأس المال والبضائع والخدمات لا تخفف من الاتجاه الطبيعى نحو عدم المساواة بين اقليم وآخر . بل ان الهجرة ، وتحركات رأس المال والتجارة انما هى الوسيلة التى تنمو خلالها العملية التجميعية الى أعلى فى المناطق المحظوظة ، والى أسفل فى المناطق السيئة الحظ .

فالمناطق التى يتمدد فيها النشاط الاقتصادى ، تجذب سكانا من الاجزاء الاخرى من البلاد . كما أنها تجذب خيرة السكان من حيث السن على الاقل مما يسئ الى تلك الاجزاء المتخلفة من حيث توزيع السن بين سكانها . فالفقر فى المناطق الريفية فى أوروبا خلال مرحلة الهجرة الى المراكز الصناعية والى أمريكا ، يمكن عزوه الى الهجرة من جهة ، والى توزيع غير مناسب لسكان الريف من جهة أخرى .

وتحركات رأس المال لها نفس الاثر بالنسبة لزيادة عدم المساواة بين المناطق المختلفة . فالطلب المتزايد فى مراكز التوسع للنشاط الاقتصادى يشجع الاستثمارات مما يزيد الدخل ، فالطلب من جديد ، فحركة استثمارات أخرى وهكذا . كما أن الادخار سيزيد نتيجة ارتفاع الدخل . أما فى المناطق الاخرى غير المحظوظة فالطلب على رأس المال للاستثمار سيكون أضعف نسبيا بالنسبة للادخار نفسه الذى ستكون نسبته منخفضة لضعف الدخل .

بل ان النظام المصرفى ، اذا لم ينظم ، يتجه الى امتصاص مدخرات المناطق الفقيرة وجلبها الى المناطق المتقدمة والفنية حيث يكون العائد أضمن وأعلى .

والتجارة تعمل فى صالح المناطق المتقدمة والفنية ، وفى غير صالح المناطق الاخرى . فتوسيع الاسواق وحريتها يمنح مزايا للصناعات القائمة فى مراكز التوسع مما يهدد النشاط الحرفى والصناعى فى المناطق الاخرى . مثلاً كان توحيد ايطاليا وازالة العوائق الجمركية بين ولايات ايطاليا الجنوبية وشمالها ، عائقاً للتقدم الصناعى للولايات الجنوبية الفقيرة اذ كانت الصناعات فى الولايات الشمالية أكثر تقدماً وأقوى بحيث استطاعت أن تسيطر على السوق الايطالية ، فعزلت المجهودات الصناعية فى الجنوب .

وحيث أن التصنيع قوة آلية فى هذا التطور . فان الزراعة نفسها فى المناطق المتخلفة تكون انتاجيتها أضعف من الزراعة فى المناطق الغنية .

يضاف الى عوامل السوق عوامل أخرى تؤدي الى ازدياد فقر المناطق المتخلفة . فهذه المناطق لن تستطيع مثلاً لو تركت وحدها أن تنفق على انشاء طرق جيدة ولا على منافع عامة أحسن ، كما أن السكك الحديدية التى تمد لن تراعى حاجات هذه المناطق .

وبدون مساعدة فلن تستطيع هذه المناطق الفقيرة أن تنشئ مستشفيات كافية ولا أن تبذل عناية طبية مما يؤدي الى مستوى صحى ضعيف ، وكفاية انتاجية أقل . كما أن وسائل التعليم ستكون أضعف . فسكان أوروبا الجنوبية لا زالت نسبة الامية بينهم مرتفعة كما تفشو بينهم الخرافات والتقاليد البالية مما يعوق تقدمهم .

وهذه العوامل كلها تتفاعل فى دائرة من العزل التجميعية ، مما يزيد هذه المناطق فقراً .

وقد دلت التجربة التاريخية على أن وجود قوة عمل رخيصة ومستكنة نسبياً فى المناطق المتخلفة ليست فى حد ذاتها كافية لجذب الصناعة الى هذه المناطق . لان هناك عوامل أخرى تزيل هذه الميزة . وتعمل فى الاتجاه المضاد ، ومن بينها الوفورات التى تتحقق للصناعة فى مناطق التوسع الاقتصادى .

٥ - عوامل الانتشار

فالمناطق التى يتوسع فيها النشاط الاقتصادى ، تخلق من حولها مناطق نشاط مجاورة ، نتيجة التصريف المتزايد للمنتجات الزراعية ، ونتيجة استخدام وسائل فنية أحسن . كما أن هذا التوسع يغرى المناطق الاخرى حولها الى انتاج مواد خام للصناعات النامية .

وهكذا نجد انتشارا حول المركز النامى بدرجات متفاوتة من التقدم • ولكن حتى فى بلد نام نموا سريعا ، نرانا نصطدم بمناطق متخلفة اما راكدة واما متنكسة • ويزداد عدد هذه المناطق لو ترك لقوى السوق وحدها أن تعمل •

وحتى فى الولايات المتحدة والسويد اللتين استطاعتا أن تقفزا قفزات كبيرة فى نهضتهما ، نجد تفاوتا فى التقدم بين المناطق المختلفة فى داخلها ، فالى وقت قريب ، كان جنوب الولايات المتحدة فى حالة ركود •

وأما البلاد التى لم يقم فيها الا نشاط محدود ، أو التى قام فيها بعض النشاط ولكنه لم يصادف نفس النجاح ، بحيث لم يترتب عليه زيادة كبيرة فى الطلب والدخول والاستثمارات والانتاج ، فهى تصبح متخلفة • قد تكون فى هذه البلاد المتخلفة بعض مناطق فيها تقدم صناعى • ففى أمريكا اللاتينية ، نجد مناطق متوسعة النشاط وخاصة حول الموانى •

ولكن عامل الانتشار هذا يكون أضعف ، كلما كان البلد فقيرا • ففى البلاد المتقدمة ، نجد عامل الانتشار يعمل فى كفاية نسبية ، بينما أن انخفاض المستوى فى البلاد المتخلفة ، يجعل عامل الانتشار أضعف بكثير •

وضعف عامل الانتشار فى البلاد المتخلفة هو احدى الحقائق الرئيسية التى تسبب الركود فى تلك البلاد • بينما أن قوة عامل الانتشار فى البلاد المتقدمة هو أحد الاسباب لتقدمها السريع •

٦ - التغييرات المضادة

أن نظريتي تقول بوجود عليية دائرية تجمعية ، بمعنى أن أى تغييرات ثانوية فى الظروف العادية ، تنشأ بسبب تغير رئيسى من شأنها أن تحرك النظام كله فى نفس الاتجاه • وهذا هو سبب التراكم فى العمليات الاجتماعية ، فالتوسع ما أن يبدأ فى منطقة حتى يغذى نفسه ، بينما هذا التوسع من شأنه أن يحدث آثارا سيئة بالنسبة للمناطق الأخرى ، هذا اذا لم يكن عامل الانتشار من القوة بحيث يستطيع أن يعادل عامل الهبوط •

ومع هذا فلن يستطيع عامل الانتشار أن يسبب حالة التوازن التى يفترضها الاقتصاديون ، فحالة الركود الاقتصادى ليست سوى توازن موقوت بين العاملين: الانتشار والهبوط ، وفى البلاد المتقدمة ، يكون عامل الانتشار دافعا للتنمية ، وفى حالة البلاد المتخلفة فان عامل الانتشار يكون من الضعف بحيث لا يقاوم عامل الهبوط •

الا أن هناك تعقيدات أخرى وتحفظات ، يجب ادخالها فى هذا النمط الذى أحاول ايضاحه • فعندما يصل التوسع الاقتصادى الى درجة معينة من النمو ، فان العملية التجميعية قد تقف ، أو قد تتقهقر • اما بسبب زيادة النفقات العامة

أو التكاليف الخاصة عندما تتركز الصناعة تركيزاً أكثر من اللازم ، أو تكاليف الازدحام . كما أن الطلب يتناقص أحياناً في اقتصاد ناضج ، إذا لم يجد الرأسمال مخرجاً له في شكل تصدير رؤوس الأموال .

وقد ترتفع الأجور مثلاً إلى مستوى نسبي عالٍ يمكن المناطق الأخرى من المنافسة الناجحة ، إذ قد يؤدي طول فترة الازدهار الاقتصادي إلى تحميل الصناعة بأدوات قديمة نسبياً ، لا تستبعد لتحل محلها أدوات حديثة . كما أنه شبه الاحتكار قد يضير بروح المخاطرة والابتكار .

وكذلك فالعملية التجميعية في حالة الهبوط قد تقاومها عوامل مضادة تعمل على إيقافها . كزيادة نسبة الوفيات عندما يهبط الاستهلاك إلى ما دون الحد اللازم للبقاء ، أو هبوط مستوى المعيشة للعمال ، هذه العوامل قد تقف في وجه الهبوط وتحدث حالة توازن ركودي .

ولا شك أن فعل ورد فعل العوامل المضادة كالعرض والطلب والائتمان التي تهتم بها النظرية الاقتصادية أكثر من اللازم ، قد تعمل في المدى القصير لإيجاد هذا التوازن . ولكن تضارب هذه العوامل إنما يمثل الفقاعات على السطح .

كما أننا نجد بشكل عام أن توقع التغيرات الراجعة لتغير أساسي ، تميل إلى دفع وتعزيز العملية التجميعية ، فتوقع البيض ارتفاع مستوى السود ، ويميل عادة إلى الاقلال من تحيز السود . وعندما ترتفع الأسعار ويتوقع الناس مزيداً من هذا الارتفاع ، فهذا يدفع بهم إلى المزيد من الشراء والاقلال من البيع ، مما يدفع بالأسعار إلى الارتفاع مرة أخرى . ولكن الناس قد أفلوا أن يتوقعوا انخفاضاً للأسعار بعد ارتفاعها ، مما يؤدي إلى النتيجة العكسية .

إذا لو اعتقد الناس في نظرية التوازن ، فإن ذلك يؤثر في مقاومة العملية التجميعية .

ولو كان الناس جامدي التفكير ، ومن ثم يتوقعون أن تصحح الأشياء نفسها بنفسها ، لما فكروا في أن يتركوا مكاناً احترق فيه المصنع ، ولما فكروا في استثمار أموالهم في مكان آخر . ومثل هذه التصرفات لاشك ستقلل من العملية التجميعية وخاصة في البدء ، وقد تستطيع أن تقفها تماماً في الحالات القصوى .

ولكن إذا نظرنا إلى المدى البعيد ، لوجدنا أن التغيرات الاجتماعية تميل إلى أن تكون تجميعية في نتائجها النهائية .

ومشاكل التنمية إنما تتعلق بالذات بالمدى الطويل ، حيثما تأتي التغيرات الرئيسية بنتائج كبرى ، وتسبب حركة مستمرة تخرج عن الأطار الاستاتيكي القائل بالاتجاه نحو التوازن .

ويجب أن نتذكر أن تغيرات المدى الطويل ان هي الا تغيرات تجميعية للمدى القصير . فالرخاء معناه توسع فى نطاق الميدان الاقتصادى ككل . وقد تتركز اثاره فى المراكز الصناعية القوية ، ولكنه قد يساعد على قيام مشروعات جديدة فى أماكن أخرى ، أو قد يساعد المشروعات القديمة على النجاح ، ومن المحتمل أن يساعد الرخاء عامل الانتشار .

كما أن فترة الكساد لها النتائج العكسية .

٧ - دور الدولة

ان تقرير سكرتارية اللجنة الاقتصادية لهيئة الامم عن أوروبا يثبت أن الفروق فى الدخول فى أوروبا الغربية أكبر فى البلاد الفقيرة منها فى البلاد الغنية .

فمتوسط الدخول التى هى أقل من ثلثى متوسط الدخل القومى فى بعض المناطق لا تزيد عن نسبة ضئيلة فى المائة فى بريطانيا وسويسرا ، ولكنها تبلغ ١٠ ٪ فى النرويج وفرنسا ، وتمتد الى الثلث فى ايطاليا وتركيا واسبانيا .

كما انه يتضح أيضا ان الفروق فى الدخول لتلك المناطق بينما تتناقص فى البلاد الغنية لاوروبا الغربية الا أننا نراها تتجه الى العكس فى البلاد الفقيرة .

ويمكن تفسير هذه الظاهرة بالعلية التجميعية التى حاولت شرحها . اذ أن عامل الانتشار من المراكز الصناعية الى المناطق الاخرى فى نفس البلد انما يتوقف على النقل والمواصلات والتعليم والتساوى فى القيم والعقائد ، الخ ، التى هى مرتبطة بدورها بالمستوى العام للتطور الاقتصادى . ونظرا لتأخر هذه الاشياء فى البلاد الفقيرة نسبيا ، فان عدم المساواة الاقتصادية بين المناطق المختلفة يكون أكبر وأعمق فى البلاد الفقيرة .

وعندما تتطور بلد ما وتصبح غنية فان عامل الانتشار يغدو أقوى ، ومن ثم ينتج عن هذا مساواة أكثر بين المناطق المختلفة داخل هذا البلد ، ومن ثم يصبح عاملا هاما فى العملية التجميعية . اذ يتضمن استخداما اكبر للامكانيات البشرية فى البلد .

وبالعكس فى البلاد المتخلفة حيث نجد عامل الانتشار أضعف بسبب فقرها ، ومن ثم عدم المساواة بين المناطق المختلفة فى تلك البلاد ، ومعيشة معظم سكانها على أساس الكفاف وهذه كلها عوائق فى تقدمها الاقتصادى .

ولا يقل أهمية فى تفسير الظاهرة التى أشرنا اليها ، حقيقة أن البلاد الغنية قد اقتربت منذ جيلين مما يسمى « دولة الصالح العام » فقوى السوق التى تعمل على عدم المساواة بين المناطق قد نظمت وقد تدخلت فيها سياسة الدولة الموجهة نحو تحقيق المساواة بين المناطق . أما فى البلاد الفقيرة نسبيا فعوامل السوق

تطلق لها حرية اكبر ، بل أكثر من هذا نجد أن عدم المساواة فى البلاد الفقيرة تدعمها النظم الاقطاعية والبناء والسياسى الذى يعين الاغنياء على استغلال الفقراء .

ان سياسة التسوية بين المناطق التى تقوم بها دولة الصالح العام انما تستهدف تقوية عامل الانتشار بين المناطق المتقدمة والاخرى الاقل تقدما ، ومقاومة عامل التأخر . فقوى السوق وسياسة الدولة تترابطان فى شكل دائرى . فضعاف عامل التأخر ، وتقوية عامل الانتشار تمدنا بأساس سياسى أقوى للمساواة بين مختلف المناطق فى بلد واحد . ومن ثم تشتد قبضة الديمقراطية . أما فى البلاد الفقيرة فقوة عامل التأخر ، وضعف عامل الانتشار ينشأ عنهما زيادة عدم المساواة مما يضير بقضية الديمقراطية .

وكلما زاد تدخل دولة الصالح العام ، أمكن مقاومة عوامل السوق العمياء ، مما يقلل عدم المساواة ، ومن ثم يدفع بالتنمية الاقتصادية وهكذا فى علية دائرية .

٨ - الدولة المستبدة ودولة الصالح العام

ان اصطلاح الدولة انما يشمل كل تدخل منظم فى عوامل السوق .

وقد كان الدور التقليدى للدولة بهذا المعنى ، هو أن تكون وسيلة لتدعيم العملية التجميعية التى تتجه نحو عدم المساواة . فقد كانت المجموعات والمناطق الأكثر ثراء وتقدما هى الأكثر نشاطا وفاعلية فى تنظيم مجهوداتها ، واستخدام مواردها لوقف أى مجهودات تنظيمية من جانب الآخرين ، فكانت الدولة أداة لخدمة مصالحهم .

فالاقطاع كان تكاتفا بين الاغنياء والاقوياء ، للاستيلاء على الارض ، والسلطان كى تفرض الضرائب على الفلاحين . وكانت المدينة تفرض امتيازات لها على المناطق الريفية المحيطة بها ، والتجار والحرفيون فى المدن كانوا يجمعون أنفسهم ضد الفقراء . وكانت التشريعات العمالية موجهة ضد العمال ، والحد من الاجور . وكانت المجموعات غير المحظوظة تقوم بالضغط من أجل مساواة اكبر ، اذ سجل التاريخ ثورات الفقراء على الاغنياء ، والريف المستغل على المدينة ، والفلاحين على الملاك ، وعندما كانت تنجح هذه الثورات ، كانت تتلقى موافقة من جانب الدولة .

ولكن الدولة القومية ، عندما قامت ، كانت تعتمد جزئيا على التأييد الشعبى منذ قرون ، ولعبت دورا مضادا ضد الاتجاه الى عدم المساواة الاقليمية . اذ أخذت الدولة على عاتقها بعض مسئولية الخدمات العامة ، وبناء الطرق ، ورفع المستوى الفنى للمناطق المتأخرة (بينما يحدث عادة فى البلد الفقير ان نجد الاموال العامة رغم قلتها تنفق فى خدمة المناطق المحظوظة بشكل خاص) . وكذلك بالنسبة

للسكك الحديدية ، فرغم انها خدمت بشكل عام المناطق المحظوظة ، الا أنها منذ البداية وفى معظم البلدان راعت أيضا المناطق المتخلفة ، وعندما تطورت البنوك ، أصدرت قوانين تضمن الاشراف على موارد رأس المال فى صالح المناطق الاقل تصنيعا ، بل أنشئت فيما بعد مؤسسات مالية لخدمة الائتمان فى هذه المناطق .

وفى أواخر القرن التاسع عشر ، بدأت حماية اسعار المنتجات الزراعية كجزء من السياسة الاقتصادية لحماية الفلاحين . وكانت تبذل المساعدات لإنشاء صناعات جديدة فى المناطق الراكدة ، وحماية الصناعات القائمة فيها . واتخذت فى بعض البلدان تشريعات لحماية المستأجرين ضد كبار الملاك المتغيبين عن أراضيهم ، ولحماية الفلاحين ضد الاتحادات الكبرى التى كونت لاستغلال قوى المياه والغابات .

وكانت البرلمانات القومية هى الوسيلة الرئيسية لهذا السعى نحو المساواة بين المناطق المختلفة فى البلد الواحد . ولما تطورت البرلمانات وأصبحت منابر للشكوى ، تعززت هذه السياسة ، فالفقراء هم الاكثر عددا والفقراء نسبيا هم الاغلبية الكبرى . وكان على الاحزاب السياسية كى تفوز بالتأييد أن تناصر الاصلاحات من أجل مساواة اكبر اقليمية .

وكان العبء الاكبر لسياسة المساواة هذه يقع على عاتق الخزينة العامة وخزينة الهيئات المحلية اذ قامت ببناء الطرق وصيانتها ، واقامة مستشفيات وحماية الصحة والتعليم الخ ، كما قامت كثير من المنظمات بالتدريب المهني ، وتسويق أفضل والائتمان لمساعدة المناطق الفقيرة .

فالاصلاحات الاجتماعية من جهة ، ثم الضرائب التصاعدية من جهة كانتا عاملين هامين لايجاد المساواة الاقتصادية بين المناطق المختلفة فى البلد الواحد .

ولهذا بلغ الأمر ببعض البلاد المتقدمة ألا تجد فيها مجموعات اجتماعية أو مناطق فقيرة ، ومعنى هذا استخدام للقوى الانتاجية لمجموع السكان ، مما يرفع من نوع عوامل الانتاجية ، ومما يزيد من مستوى الانتاجية القومية . ومما يترتب عليه بالتالى توسيع الامكانيات المالية للقيام باصلاحات اجتماعية جديدة وهكذا .

وهنا يحدث توافق بين مصالح الافراد وانسجام بين هذه المصالح ، ولكن هذا الانسجام لم يأت به القانون الطبيعى ولا نظرية التوازن الاقتصادى ، وانما هو انسجام مصنوع ، خلقته سياسة التدخل من جانب المجتمع المنظم ، تدخل فى قوى السوق التى لو تركت وحدها لادت الى عدم الانسجام .

كما ان فى دولة الصالح العام ، نجد ان نظام الاسعار قد اثرت فيه التشريعات وتدخل الحكومة ، والمنظمات المختلفة مما كان له تأثيره فى العرض والطلب ومن ثم فى الائمان ، فالائمان لم تغدو نتيجة طبيعية لقوى السوق العمياء ، انما هى بشكل ما « أئمان سياسية » تتوقف على النشاط المنظم للدولة على المنظمات العامة أو الشبيهة بالعامة وعلى المنظمات الخاصة والمنشآت القروية .

وفى هذه الحدود ، وذاك الاطار ، تقوم الائمان بوظيفتها بشكل مرض . بينما نجد الائمان فى البلاد الاخرى التى لا يتم فيها نفس الاشراف ، والتى تترك فيها الدولة لعوامل السوق أن تلعب دورها بحرية اكبر والتى لا تستطيع أن تتدخل كثيرا بسبب الفقر ، فان تقلبات الاسعار ما ان تبدأ حتى تسبب كارثة عامة بشكل أو اخر .

٩ - الحاجة الى نظرية

انه لا يمكن الوصول الى نظرية ، الا بادراك عميق لما هو أساسى ، الا بالابحاث التجريبية الواسعة المركزة . وخلال هذه الدراسة وحدها يمكن الوصول الى « نمط الانماط » الذى يكون مرشدا للواقع واطارا لنظريات مجردة . وهذا البحث التجريبي يتطلب الماما واسعا بالحقائق والعلاقات الاجتماعية فى كافة الميادين .

وتقسيم معارفنا الى ميادين منفصلة منعزلة الواحدة عن الاخرى لا يترجم الواقع ، فالمشاكل الاجتماعية الحية ليست مجرد اقتصادية أو اجتماعية أو نفسية أو سياسية ، فتناول مشاكل التنمية والتخلف من الناحية الاقتصادية فحسب ، لا يمكن أن يكون واقعا .

كما أن هذا البحث الواسع اللازم لتكوين نمط مجرد يجب ألا يكون مقيدا بأى أفكار سابقة ، وطبعا يحتاج هذا البحث الواسع الى صياغة فروض فالمعرفة التجريبية لا يمكن تنظيمها وتجميعها دون إدراك لما هو أساسى فى الحقائق والعلاقات ، أى لا بد من نواة لنظرية كأساس .

فنحن فى حاجة إلى نظريات جديدة ، تكون أكثر واقعية وأكثر انطباقا على الحقائق .

٣

المشكلة الولية

١ - فقر البلاد المتخلفة

ان الدور الذى تقوم به عوامل السوق ، لا يعمل كما تزعم نظرية التجارة الدولية ، نحو ايجاد مساواة فى عوامل الانتاج ، ومن ثم الدخول ، فلو تركت عوامل السوق تتخذ مجراها ، فان التنمية الاقتصادية فى علتيتها التجميعية والدائرية تميل الى تعزيز مراكز البلاد المحظوظة ، على حساب المتخلفة ، بل أكثر من هذا تعطل كل مجهود للمناطق المتخلفة فى تنمية اقتصادها .

فخارج حفنة من البلاد المتقدمة والنامية ، نجد كافة البلاد الاخرى فى درجات متفاوتة من الفقر والتأخر الاقتصادى . وفقرها يؤدى الى وجود عدم مساواة اقتصادية فى دخلها مما يضعف النظام الديموقراطى للحكم ، فهى اما أولجارية أو ديكتاتورية .

وهناك علاقة بين عدم تكامل وترابط الحياة الاقتصادية لهذه البلاد (أى عدم المساواة فى الداخل بين مناطقها ومجموعاتها الاجتماعية) وبين تأخرها الاقتصادى .

ففى ظل نمو اقتصادى ذى مستوى منخفض يقل مستوى الحركة الاجتماعية ، والمواصلات ، والتعليم الشعبى ، والمشاركة القومية فى العقائد والقيم ، مما يسبب عقبات اكبر لتوسع عامل الانتشار .

وكذلك فإن الدول فى البلاد المتخلفة بسبب عدم المساواة الداخلية تصبح أقل ديموقراطية ، ونظرا لفقرها فهى أقل قوة من حيث الاموال فلا تستطيع تنفيذ سياسة الفرص المتساوية . وعدم تساوى الفرص من شأنه أن يحتفظ بمستوى منخفض لعوامل الانتاج وبكفاية منخفضة للمجهودات فى الانتاج ، مما يعوق النمو الاقتصادى .

فالتجارة الدولية ، والتوسع فى الأسواق الدولية من شأنه - لو ترك وحده - أن يدعم البلاد المتقدمة ، ذات الصناعة المتقدمة التى تتمتع بتكاليف أقل ، بينما نجد الصناعة فى البلاد المتخلفة مهددة بشكل مستمر ، وخاصة الصناعة المتوسطة والحرف التى تهددها منافسة الواردات الرخيصة من البلاد الصناعية المتقدمة ، هذا اذا لم تتوفر للصناعة فى البلاد المتخلفة حماية جمركية .

كما أنه من الواضح أن التجارة بين البلاد المتخلفة والعالم الخارجى قد عملت على الهبوط بمستواها الثقافى . إذ ضاعت المهارة التى اكتسبتها هذه البلاد خلال

أجيال من حرف يدوية • فمدينة كبغداد التي كان لها شهرتها في الماضي ، لا تضم اليوم أيا من الحرف القديمة اللهم الا صناعة الفضة ، وحتى هذه فهم يستوردون قوالب معينة من الخارج ، مما لا يجعل هذه الحرفة في حاجة الى مهارة كبيرة •

واذا كانت التجارة الدولية لم تدفع بالصناعة في البلاد المتخلفة الى الامام ، بل على العكس حرمتها من حرفها القديمة ، فإنها شجعت انتاج خامات زراعية ، ومعظم هذا الانتاج لا يستخدم العمل الحاذق ، وأصبحت هذه الخامات تكون معظم صادراتها • وهذه الخامات تصادف طلبا غير مرن وطلبا لا يتزايد بشكل متصاعد ، ومن ثم يتعرض لتقلبات عنيفة في الأسعار ، ونظرا لتزايد سكان هذه البلاد المتخلفة وانخفاض مستوى المعيشة لمعظم أهلها ، فإن أى تحسن فنى فى إنتاجها الزراعى تذهب معظم فائده للبلاد المستوردة • اذ أنه بسبب عدم مرونة الطلب ، فإن هذا التحسن لن يؤدى الى توسع كبير فى السوق ولا فى الإنتاج ولا فى العمالة • فالأجور وعائد الصادرات عن الوحدة من المنتجات ستستمر منخفضة طالما أن هناك موارد لا حد له من العمل غير الحاذق •

والنصيحة أو المعونة التى تتلقاها هذه البلاد المتخلفة من البلاد الغنية موجهة غالبا نحو زيادة إنتاجها من الخامات الزراعية للتصدير • بينما ما تتطلبه هذه البلاد ، هو زيادة إنتاجيتها ، ودخولها ومستوى معيشتها فى الاجزاء الزراعية ، والصناعية • فتطورها الاقتصادى يتوقف على تدخل سياسى •

كما لا يمكن الاعتماد على تحركات رأس المال لمقاومة عدم المساواة بين البلاد المتقدمة والمتخلفة • فرأس المال بشكل عام يتهرب من البلاد المتخلفة ، وخاصة اذا كانت البلاد المتقدمة مقبلة على تنمية سريعة ، مما يفتح أمام رؤوس الأموال أرباحا عالية وضمانا أكبر •

والواقع يثبت أنه لم يكن هناك تحرك من جانب رأس المال نحو البلاد المتخلفة حتى فى الاوقات الأولى ، اللهم الا بعض أموال خصصت أساسيا لعملية التصدير للخامات أو الاستثمارات فى السكك الحديدية والمرافق العامة التى تضمنها القبضة السياسية لحكومات المستعمرات • ومعظم رأس المال الأوروبى قد صدر الى المناطق المعتدلة التى كان يتزايد سكانها بالهجرة من اوروبا • وبعد انهيار السوق العالمى الرأسمالى فى ١٩٣٠ وما بعدها ، وهو انهيار لم يعالج بعد حتى الان ، ونظرا لانهيار النظام الاستعمارى الذى كان ضمانا للمستثمر الاجنبى ، فلا يمكن أن ننتظر تصدير رؤوس أموال كبيرة للبلاد لمخلفة ، تستطيع أن تلعب دورا فى تطويرها الاقتصادى •

بل لو تركت هذه البلاد دون رقابة على النقد ، ولا تدخل سياسى بقصد ضمان أرباح أعلى لرأس المال ، ولو تركت قوى السوق لرأس المال حرة ، لاتجهت الأموال فى البلاد المتخلفة الى الهجرة منها • بل كنا ننتظر أيضا هجرة للأيدى العاملة •

ولكن هذه الهجرة غير مقبولة فى عالم ما بعد الحرب العالمية الاولى ، وخاصة هجرة الملونين •

فلو تركت الامور حرة ، فان التجارة الدولية وتحركات رأس المال تصبح الوسيلة التى خلالها يكون التقدم الاقتصادى فى البلاد المتقدمة على حساب العالم المتخلف • وفى النطاق الدولى يكون عامل الهبوط أقوى ، لان العامل المضاد ألا وهو عامل الانتشار سيكون أضعف بكثير •

فقوى السوق تسبب بطريقة تجميعية عدم مساواة دولية متفاقمة بين البلاد بالنسبة لمستوى نموها الاقتصادى ومتوسط الدخل القومى للفرد فيها •

٣ - الاثر الاقتصادى للاستعمار

ان كثيرا من البلاد المتخلفة كانت الى عهد قريب واقعة تحت السيطرة السياسية لاحدى الدول الكبرى ، ولا زال البعض واقعا تحت هذه السيطرة ، وحتى البلاد المتخلفة التى لم تكن مستعمرات ، كانت ولا تزال بعضها واقعا تحت سيطرة اقتصادية من الخارج ، لها نفس نتائج السيطرة السياسية فى الحقل الاقتصادى •

وقد أقامت الحكومات المستعمرة طرقا وموانئ وسككا حديدية واستثمرت الاموال بأشكال مختلفة ، وحتى ولو روعى فى هذه صالح الحكومات المستعمرة وأبناء جلدتها المستقرين فى المستعمرات ورجال أعمالها ، الا أنها كانت تمثل نوعا هاما من التقدم الذى يخلق الظروف لتطور اقتصادى عام •

كما أن الحكومات المستعمرة حققت حكم القانون والنظام كما حققت خدمة مدنية منتظمة ، وقامت باجراءات صحية أولية ، وبعض خدمات للتعليم الشعبى والعالى •

كما أن الاستعمار تضمن احتكاكا بالافكار والمثل العليا للبلاد المتقدمة ، ومنح تعليما عاليا وتدريباً اداريا للبعض •

ولكن هذه الاعمال الايجابية لم تؤد فى فترة الاستعمار الى تنمية اقتصادية للمستعمرات •

فالبلد الاستعمارية من مصلحتها أن تستخدم البلد التابعة كسوق لمنتجاتها الصناعية • فاذا ما عرقلت نمو صناعة أهلية ، فهذه سياسة تجارية طبيعية لبلد لها السيطرة السياسية على بلد آخر • وحتى ولو لم تقم بعراقيل ، فان صناعة البلد الاستعمارية من التقدم ما تستطيع معه أن تتغلب على أية منافسة لها فى البلاد التابعة • اذا ما أجبرت هذه البلد على ألا تتبع سياسة حمائية • ولا شك أن البلد الاستعمارية لها مصلحة فى الحصول على الخامات من البلاد التابعة ،

وأن تساهم فى انتاجها بكثرة وبتكاليف قليلة ، ومن ثم تستغل لمصلحتها الموارد الطبيعية للبلاد التابعة والعمل المحلى الرخيص .

كما أن للبلد الاستعمارية مصلحة واضحة فى أن تحتكر البلد التابع لها ، كسوق للتصدير والاستيراد . فتشريعات التجارة والدفع تكون فى صالح المستعمر ، بل يستطيع الاستعمار أن يحمى احتكاراته ويدعمها بواسطة بناء تشريعى وادارى كامل . وقد كان هذا نتيجة طبيعية للتبعية السياسية والاقتصادية ، بل ان التبعية الاقتصادية هذه لا زالت باقية حتى بعد التحرر السياسى .

وهذا كله فى الاجل الطويل ، من شأنه أن يسئ الى تجارة البلاد التابعة ، بتحديد مصطنع للأسواق التى تباع فيها هذه البلاد وتشتري منها .

كما أن رأس المال والعمل الحاذق الذى كانت ترسل به البلاد الاستعمارية الى التابعة ، كان يتجه الى الانطواء على نفسه دون الاقتصاد المحيط به وأن يرتبط باقتصاد بلده الاصلية . وكان هذا الانعزال من شأنه أن يعرقل انتقال الثقافة الى سكان البلاد التابعة ، بما فيها المهارة الفنية وروح الجرأة والمخاطرة .

وحتى حين تفتحت أبواب العمل فى المناجم والمزارع ، فان الطلب الجديد للأيدي العاملة سرعان ما سده تزايد السكان ، الذى ساعد عليه التحسن فى الصحة والنظام والامن الداخلى . ولكن هذا التزايد فى حالة عدم وجود تنمية اقتصادية شاملة ، أدى الى بقاء الاجور منخفضة .

ومن أجل المحافظة على النظام والاستقرار الاجتماعى ، نجد البلاد الاستعمارية تتحالف مع الطبقات ذات الامتيازات فى التابعات ، بل وتخلق أحيانا هذه الطبقات . وهذه المجموعات المحظوظة يصبح من صالحها الإبقاء على الحالة الراهنة اقتصاديا وسياسيا ، اذ هى مصدر امتيازاتهم . ولا شك أنهم لا يقومون بضغط من أجل تعميم مساواة أكبر فى داخل البلاد التابعة ، أو من أجل التنمية الاقتصادية .

ولا شك أن انعدام الاستقلال السياسى ، كان من شأنه أن يحرم التابعات من حكومات وطنية تقوم باتخاذ اجراءات لدفع النمو الشامل لاقتصادها القومى . لقد كانت هذه البلاد لعبة لقوى السوق العمياء ، التى تعمل لصالح الدولة الغنية الاجنبية . وقد عطل هذا المجهودات لفردية ، كما حال دون قيام سياسة عامة يحركها الصالح العام للشعب .

فالاستعمار يعزز قوى السوق التى تعمل نحو عدم المساواة الداخلية والدولية .

وزيادة قوة التحرر الوطنى فى البلاد المتخلفة من شأنها أن تقضى على النظام الاستعمارى ، فانهيار الاستعمار هو أهم ظاهرة سياسية نلاحظها اليوم وبقياء هذا النظام لا شك متفككة منهاره فى وقت قصير .

وحركة التحرر الوطنية هى الى حد ما ديموقراطية ، وعلى كل حال فان التحالفات القديمة مع المجموعات المحظوظة التى من صالحها بقاء الحالة الراهنة لم يعد يضمن السلام الاجتماعى . ونحن نجد فى البلاد التابعة اليوم أن التكاليف والنفقات الحرية اللازمة للابقاء على السيطرة الاجنبية ، والخسارة والتكاليف التى تسببها الثورات الشعبية والاعباء المالية التى تتطلبها الاصلاحات والاستثمارات للتنمية الاقتصادية أصبحت تثقل كاهل النظام الاستعمارى ، وتقلل من فائدة هذه المستعمرات للمستعمر .

وعندما تستقل البلاد التابعة سياسيا ، سرعان ما تجد أن الاستقلال السياسى لا يؤدى أوتوماتيكيا الى التنمية الاقتصادية . اذ لا زالت تواجهها العملية الاجتماعية التجميعية الدائرية التى تعمل على الركود أو التأخر ، اذ أن قوى السوق تعمل دائما فى اتجاه عدم المساواة الداخلية والخارجية طالما استمر مستوى النمو العام فى بند ما منخفضا فهى ترث من الاستعمار نظاما اقتصاديا مبتورا ، قائما على انتاج الخامات التى تستخدمها لاستيراد السلع الرأسمالية التى هى فى ميسر الحاجة اليها لتطورها الاقتصادى . وهذا الترابط الاقتصادى من العمق بحيث لا يمكن تحويله الى نظام متعدد الجوانب الا تدريجيا . والكسب الاساسى من تحررها من السيطرة الاستعمارية هو مقدرتها على تنظيم حياتها وفق صالح شعبها . اذ يمكنها استقلالها من التدخل فى عوامل السوق ، ولكن هذا التدخل لا يثمر الا اذا استخدمته فى حكمة ومهارة .

كما أن كفاحها من أجل الاستقلال يطلق قوى روحية قومية ، وهى شرط ضرورى لقدرتها على وضع خطة لتنميتها الاقتصادية . والهند خير مثال لهذا . ولكن البلاد التى كسبت استقلالها بتمن رخيص ، نتيجة تنافس البلاد الاستعمارية كغرب أوروبا ، فهى لا تتمتع بنفس هذه الروح .

٣ - عدم قيام دولة عالمية

ان عدم المساواة الاقليمية داخل البلاد المتقدمة قد قللت ، بل وقضى عليها داخل أكثر البلاد تقدما نتيجة التوسع وتدخل الدولة .

ولكن الموقف الدولى من السوء بحيث لا نجد الا بداية بسيطة ضئيلة لسلطة دولية يمكنها أن تقوم بمهمة الدولة القومية فى البلد الواحد . فلو فسرنا التخلف بأنه راجع الى الاتجاه التجميعى للعب قوى السوق الحرة حين يكون عامل الانتشار ضعيفا ، فنحن نستطيع أيضا تفسير التخلف بأنه راجع الى عدم وجود دولة عالمية تتدخل من أجل المساواة .

اذ لا توجد الاسس النفسية ، أسس التضامن الانساني المتبادل لقيام دولة عالمية ، هذه الاسس التى استطاعت أن تخلق دولة قومية ، لوجود تجانس معين فى الثقافة ، تعززها فى أغلب الاحيان لغة واحدة ، ودين واحد ، وفكرة جنس واحد .

وقد قامت خلال وائر الحرب العالمية الثانية محاولات جريئة من أجل خلق منظمات دولية ، لغرض البدء فى سياسة الترابط الاقتصادى العالمى . ولكن النتائج كانت ضئيلة بالنسبة للامال التى عقدت عليها . ولو ان المجهودات لا زالت مستمرة . ولا شك انها ستستمر لان المساواة والترابط انما هى مثل عليا لا تستطيع أية بلد ولا أى انسان مسئول أن ينبذها . فالمنظمات الدولية ، مهما كانت نتائجها محدودة ، لن تصفى طالما استمر السلام قائما .

ان معظم هذه المنظمات الدولية اليوم لا زالت قاصرة على أغراض الدعاية ، كما أنها وسيلة لاقامة اتصالات دبلوماسية بين الحكومات . وبعضها يقوم بدراسات هامة تفيد المتخصصين والحكومات ، وبعضها يحقق تعاونا فنيا فى بعض المسائل الثانوية بين الحكومات ، فبئس التعمير الدولى يقرض بعض المال وبعض هذا المال يتوجه نحو البلاد المتخلفة ، ولكنها مبالغ ضئيلة .

واذا كانت النتائج العملية لا زالت ضعيفة ، بل مفقودة فى بعض الاحيان ، الا أن قيام المنظمات الدولية فى حد ذاتها عامل هام ، فهى منبر تستطيع عليه البلاد المتخلفة أن تؤكد طلباتها من أجل المساواة وأن تعلن عدم ارتياحها لما تعمله قوى السوق . وليس هناك ما يمنع من تطور فى المنظمات الدولية القائمة ، بحيث تتقوى تدريجيا الى الطور الذى تستطيع أن تقوم بمهمة الدولة القومية .

ولكن الى أن يتحقق هذا فالدول المتخلفة مضطرة الى الاعتماد على مواردها الخاصة . فرغم عدم قيام دولة عالمية الا أن هذه البلاد وقد حصلت على استقلالها ، تستطيع أن تنظم التجارة الدولية وفق حجم صادراتها ووارداتها . اذ بواسطة تشريعات وسياسة قومية خاصة ، تستطيع أن تغير من اتجاه عمليات السوق والطبيعة التجميعية لهذه السياسات تستطيع أن تحقق لها عائدا عاليا ، لو استخدمت بذلك وحقت فعلا .

وسياسة هذه البلاد التى استقلت ستكون قومية ، بمعنى انها ستوجه لرفع مستواها الاقتصادى ، ونحو تحقيق مساواة مع بقية العالم .

ولكن هناك قاعدة بسيطة تقوم عليها السياسة القومية السليمة ، ألا وهى أن تتخذ كافة الاجراءات ، التى تستطيع أن تعزز صالحها الاقتصادى ، ويجب أن تتعلم من كل العالم ، وانه من الخطأ أن تقيم الحواجز بينها وبين البلاد الاغنى . فضعف المنظمات الدولية راجع الى عدم المساواة من جانب ، والى الضعف

الشديد لقوة المساومة من جانب البلاد المتخلفة من جانب آخر . فباتحاد الدول المتخلفة ستزيد قوة مساهمتها ، فتحقق مكاسب لا تستطيع تحقيقها وهى فرادى .

ولكن الى الان ليس هناك تعاون عملى اقتصادى بين البلاد المتخلفة ، بل قلما توجد بينها علاقات اقتصادية أو تسهيلات لوسائل النقل . ولكن فى الحقل السياسى توجد هناك حركة تضامن بين البلاد المتخلفة ستلعب دورها فى التاريخ، اذ تربطهم الذكرى المشتركة للاستقلال والسيطرة الاجنبية، والفقر وعدم المساواة الدولية ، والرغبة فى مساهمة أكبر فى استخدام الفرص العالية .

كما أن تأييد البلاد المتخلفة للحركات التحريرية فى البلاد التابعة قد أصبح حقيقة سياسية ، وفى سياستها الداخلية نجد البلاد المتخلفة تأخذ فى الافادة من تجارب البلاد الاخرى المتخلفة ، ولا تلتجئ فى كل شىء الى تجارب البلاد النامية . ولا شك أن التعاون العملى الاقتصادى لن يلبث حتى ينمو . وعندما ينمو التضامن الدولى بين أغلبية الانسانية التى تكافح فى الدولة المتخلفة ، فان الاقلية التى تتمثل فى الدول المتقدمة ستضطر الى الارتباط بالاغلبية فى سياسة مشتركة لاهداف مشتركة .

وعندما تتجمع الدول التى لها مطالب وشكاوى ، وعندما تنذر العاصفة فان الدول المتقدمة ستضطر الى تنازلات فيتحقق بالتدريج التضامن العالمى .

٤ - التخطيط القومى

ومن المتفق عليه أن يكون للبلاد المتخلفة سياسة للتنمية الاقتصادية ، سياسة متكاملة قومية ، ومعظم البلاد المتخلفة تصنع هذا اليوم .

ومن المفروض أن تقوم الدولة بوضع هذه الخطة وتنفيذها . وبسبب أوجه النقص الكثيرة فى البلاد المتخلفة ، فمن المفروض أن تقوم الدولة بكثير من الوظائف التى تترك للمجهود الفردى عادة فى البلاد المتقدمة .

وهناك كثير من التخبط حول قيام الدولة بتخطيط مركزى ، اذ يزعم البعض أن هناك تعارضا بين التخطيط والنشاط الفردى الاقتصادى وان التخطيط من شأنه أن يخلق عدم مرونة .

ولكن يجب ان يكون واضحا ان مثل هذا التخطيط المركزى لو استطاع أن يقوم بتدخل يدفع بالعملية التجميعية الصاعدة ، فان هذا التخطيط من شأنه أن يفتح فرصا أكثر للنشاط الفردى . بل تكون من مهمة التخطيط المركزى أن يحطم الجمود الذى تتميز به البلاد المختلفة ، وأن يوجد مرونة أكبر فى كل الهيكل الاجتماعى .

ولا شك انها ظاهرة جديدة فى التاريخ ، هذا الاندفاع نحو التنمية الاقتصادية فى البلاد المتخلفة من اجل رفع مستوى الجماهير ، وقيام الحكومات بخطط عامة ، وفرضها لهذه الخطوط بواسطة نظام من الاشراف والدفع والتدخل ، حتى تضمن قيام هذه التنمية واستمرارها .

والعنصر الاساسى فى كل خطة للتنمية القومية هى زيادة الحجم الكلى للاستثمار الذى يرمى الى رفع اقوى الانتاجية للبلاد ، فالتخطيط يجب أن يحدد المبلغ الكلى لهذا الاستثمار كما يحدد ايضا النسب التى يستخدم بها رأس المال فى الاتجاهات المختلفة كأقامة مصانع جديدة ، الحصول على آلات للصناعات الثقيلة والخفيفة ، تسهيل طرق المواصلات ، زيادة المستوى الانتاجى فى الزراعة باقامة مشاريع رى طويلة الاجل ، وباستخدام المخصبات والالات فى الاجل القصير ، ثم تحسين مستوى الصحة والتعليم والتدريب للطبقة العاملة الخ .

وكى يكون التخطيط ناجحا ، لا يكفيه مجرد اطار عام وانما يجب أن يملأ الاطار بخطط تفصيلية ، وان يتضمن اتجاها معينا من كل المسائل ، وان يلقى بتعليمات يمكن بواسطتها تنفيذ والاشراف .

والتخطيط القومى ينبغى عليه أن يستفيد من تجارب البلاد المتقدمة ، حتى يحقق تحركا اجتماعيا أكبر ، ومساواة اقليمية اقتصادية وهى الشرط لنمو سريع للبلاد ككل . أى يجب أن تكون هدف السياسات الحكومية هو زيادة قوة عامل الانتشار بين المناطق والمهن المختلفة .

والبلاد المتخلفة لا تستطيع فى بداية نهضتها الاقتصادية أن تحقق ما يسمى بالضمان الاجتماعى . فلم تستطع البلاد المتقدمة تحقيق هذا الامر الا فى مرحلة متطورة من نموها . بل ان التنمية الاقتصادية فى الاتحاد السوفييتى نفسه ، وهو يتبع نظاما سياسية مختلفة ، كانت تعمل على الاحتفاظ بمستوى منخفض للدخل الحقيقى والاستهلاك الجماهير الكادحة حتى تتمكن من تكوين رأسمال سريع . اذ لا طريق اخر للتنمية الاقتصادية سوى تخصيص جزء من الدخل القومى ، وحجبه عن الاستهلاك وتوجيهه الى الاستثمار مما يتطلب سياسة تقشف قاسية ، سواء تمت المدخرات عن طريق ارباح عالية يعاد استثمارها للتوسع الاقتصادى أو عن طريق ضرائب متصاعدة .

وهذا التقشف الذى يصيب الجماهير ، لانها الاغلبية يصبح أمرا عسيرا فى البلاد المتخلفة لان هناك فقرا مدقعا ، ولان الافكار الجديدة تقول ان هدف التنمية الاقتصادية هو رفع مستوى الجماهير بل تصبح أمرا أكثر عسرا بسبب اتباع الاشكال الديموقراطية للحكم ، واعطاء حق التصويت للجماهير .

لقد كان حق الانتخاب قاصرا فى البلاد المتقدمة فى اولى مراحل نموها على

الفئات ذات الدخل العالى ، وهذا الشكل من الديمقراطية المحدودة أصبح لا يلقى الترحيب هذه الايام . اذ يتعين على البلاد المتخلفة ان تتبع الديمقراطية كاملة . اذ ان الديمقراطية المحدودة معناها حصر السلطان فى يد اولجارية محافظة تعمل على الركود اكثر مما تعمل على التنمية الاقتصادية .

ومن ثم يتعين على البلاد المتخلفة اتخاذ الديمقراطية الحقبة لتحطيم العوائق لتنميتها الاقتصادية . ولكن الديمقراطية تجعل من العسير على حكومات تلك البلاد ان تحتفظ بالمستوى المنخفض للاستهلاك الشئ اللازم للتنمية السريعة .

ويزيد الامر صعوبة ان الحكومات فى البلاد المتخلفة ضعيفة من ناحية ان نظامها الادارى نظام ضعيف وفساد احيانا . وخاصة فى مستوى الاقاليم والادارات المحلية .

ومن ثم نتوقع أخطاء وفشلا . ولكن ليس هناك من طريقة أخرى ، اذ بدون هذه المحاولة البطولية ، سيستمر الركود والتأخر الاقتصادى والثقافى ، وهو مستحيل سياسيا فى عالم اليوم . ولهذا نجد سياسة التخطيط القومى هى السياسة المتبعة فى كافة البلاد المتخلفة .

ثم ملاحظة اخيرة فى هذا الموضوع ، ان نسبة المواليد مسألة هامة فى البلاد المتخلفة مرتبطة بالتنمية الاقتصادية ، فالتقدم فى علوم الطب تجعل نسبة الوفيات فى انخفاض ، وتجعل الخصوبة متزايدة ، مما سترتب عليه زيادة فى السكان ، فسكان البلاد المتخلفة قد زادوا بمقدار الثلث عما كانوا عليه عند اشتعال الحرب العالمية الثانية ، وهذه الزيادة السريعة للسكان بما تتطلبه من استثمارات للمحافظة على ظروف المعيشة القائمة بمستوياتها الحالية ، لا شك من شأنها انه تعيق او تبطئ من التنمية الاقتصادية .

فلا بد ان يتضمن التخطيط القومى سياسة للسكان تستهدف تحديد النسل .

٥ - اساس التخطيط

ان التخطيط القومى لا يمكن ان يقوم على اساس تكاليف وارباح المنشآت الفردية ، ولا على اساس الأسعار فى السوق .

لان معظم الاستثمارات التى تضعها الخطة القومية ، ليست مربحة من وجهة نظر السوق . وهذا لا ينطبق فقط على المشروعات العامة التى تسعى الى توفير الظروف الملائمة للصناعات لم تؤسس بعد ، وانما ينطبق ايضا على معظم الاستثمارات فى الصناعات نفسها . اذ ان هذه الصناعات المرغوب فى انشائها لم تقم من قبل الا لسبب واحد ، الا وهو انها لا تستطيع ان تنتج للبيع بسعر

منافس لاسعار السلع المستوردة مثلا . بل أن السبب في ركود اقتصاد بلد ما ، هو انه عاجز عن المنافسة بنجاح فالتخطيط القومى بشكل عام يقوم على اساس حماية الاستثمارات ضد قوى السوق ، والقيام بالانتاج حتى ولو لم يكن مربحا من وجهة حسابات المنشآت الفردية .

فالدولة هنا تمثل الصالح العام فى المدى الطويل ، فهى تحس بعدم جدوى تقديرات المنشآت الفردية القائمة على التكاليف والأرباح . فالصالح العام فى المدى الطويل لا ينظر الى العائد النقدى المتوقع ، وإنما ينظر الى مدى نجاحه فى الدفع بعملية تجميعية للنمو الاقتصادى .

هذه العملية التجميعية التى تخلق أسواقا متعددة ، وزيادة فى عدد العمال المدربين ، وارتفاعا لمستوى المعيشة ، ورفعا لمستوى الاستهلاك بشكل عام ، ورفع مستوى الصحة والتعليم والثقافة . وزيادة الدخل القومى والانتاج ، هذه كلها اهم بكثير من حساب التكاليف المبدئية والأرباح .

فاغفال هذه المزايا كلها التى تتحقق فى المدى الطويل ، والاقتصار على حساب التكاليف والأرباح لا يمكن ان يكون تقديرا حقيقيا ، ولا يمكن ان يساعد التخطيط القومى .

فالتخطيط القومى لا يمكن أن يقوم على أساس السوق وحده ، إنما يجب أن يقوم على أساس أثر الاستثمار فى زيادة حجم الإنتاج ، وفى توظيف العمال والموارد الطبيعية وفى تحسين الصحة والقوة الإنتاجية للعمل والتعليم الخ .

والفكرة القائلة بأن التخطيط الاقتصادى هو بالضرورة تعسفى ، وأنه مقياس غير موضوعى من الناحية الاقتصادية ، وأن السوق والائمان هى وحدهما التى تمدنا بالمقياس الموضوعى لما يجب ان ينتج وما لا يجب ، هى فكرة خاطئة نتيجة للأفكار التقليدية السابقة .

وليس معنى هذا أننى أنادى بسياسة الإباحية والتحرر من كل قيد . إذ يجب على البلاد المتخلفة أن تقدر فى عناية تامة الموارد المستخدمة والنتائج وأن تطبق سياسة اقتصادية دقيقة . وكل ما أريد أن أقوله هو أن تكون التقديرات فى التخطيط القومى قائمة على اسس حقيقية وليس على حساب التكاليف والأرباح ، والائتمان .

فاذا ما بذرت بلد متخلفة مواردها القليلة فى أعمال عامة لأجل المظهر ، أو شجعت الوانا من الاستثمارات لا تؤدي إلى شىء ، فذلك فشل فى التخطيط وعلاجه هو تحسين هذا التخطيط . أى تحليل واقعى للعلاقات العملية الفعلية .

كما أن هدفا آخر للتخطيط هو التغلب على الجمود الذى تتميز به البلاد المتخلفة .

ثم هدفا ثالثا للتخطيط القومى هو تحرير عقول الناس والحكومات من الافكار السائدة التى كثيرا ما تكون مستعارة من البلاد المتقدمة * والطريق الوحيد لهذا هو معرفة العلاقات العلمية الحقيقية وذلك بواسطة تخطيط قائم على تقدير واقعى . ومن المعروف أن التنمية الاقتصادية تهتم عادة بالصناعة ، وتحاول أن تجعلها الجزء النامى من الإنتاج القومى، ولكن ليس معنى هذا الاقتصار على انشاء الصناعات فى البلاد المتخلفة ، فالجمود فى النظام الاقتصادى للبلاد المتخلفة سببه الزراعة ، ولهذا قد تتطلب العملية التجميعية أكبر اهتمام بهذا الميدان .

فمهمة التخطيط القومى للبلاد المتخلفة هى تحقيق أقصى تقدم اقتصادى ممكن عن طريق التدخل الحكومى بالتضحيات التى يمكن للشعب قبولها .

٦ - التجارة الدولية ونظام التخطيط القومى للاقتصاد

إن التنمية الاقتصادية للبلاد المتخلفة تتطلب بالضرورة شراء أدوات رأسمالية بكميات كبيرة من الخارج ، وهذه الواردات إذا لم تغطها قروض ومساعدات رأسمالية كافية ، تتطلب زيادة الصادرات ، فإذا لم تكف هذه الصادرات ، وخاصة لأنها تتعلق بخامات ذات طلب غير مرن ، فإن الامر يتطلب الحد من واردات السلع الاستهلاكية وخاصة مواد الترف .

ومن ثم يتغير تركيب التجارة الخارجية ، وهذا التغير يجب أن يقابله زيادة فى الإنتاج الزراعى والصناعى ، حتى يقف التضخم ، كما يجب أن يكمل بالإشراف على الائتمان والاستهلاك فى الداخل لوقف أى طلب على سلع الترف المستوردة ، وتوجيهها إلى الاستثمار والإنتاج القومى . كما أن التكوين الرأسمالى الذى يتطلبه زيادة الاستثمارات يجب أن يتم نتيجة إجراءات مختلفة تحصل على المزيد من المدخرات .

فهذه التغيرات فى كميات الاستهلاك والإنتاج والصادرات والواردات هى كلها عناصر أساسية فى الخطة القومية .

وفى ظل هذه الظروف جميعا ، نتوقع دائما ضغطا تضخميا . ولهذا يجب رقابة الدخول والاستهلاك فى عناية ، كما أن الأمر سيستدعى قيودا على الواردات للمحافظة على حصيلة البلاد المتخلفة من العملة الأجنبية .

هذه القيود على الواردات ضرورية إذا فى التخطيط القومى حتى ولو لم تكن بقصد الحماية للصناعة الناشئة ، وهذه القيود تفترض استثمارات إنتاجية لا يمكن أن تكون لها قوة المنافسة فى الأسواق ، ومن ثم تحتاج إلى الحماية وبمجرد أن تنضج هذه الصناعات فهى تستطيع أن تمد السوق المحلى بمزيد من البضائع، مما يخفف الضغط على الملية الأجنبية ومما يسمح بزيادة فى الاستهلاك فى اقتصاد أكثر اكتفاء بذاته .

ان هناك نصيحة تبذل اليوم الى البلاد المتخلفة الا تتدخل في تجارتها الخارجية ولا في التبادل ، ان هذه النصيحة معناها الا تعنى هذه البلاد بمسألة التنمية الاقتصادية . ان النصيحة التي تحتاجها هذه البلاد حقا هي كيف تنظم تجارتها وطرق الدفع ، كيف تقف في وجه التضخم ، وخاصة انه ينقصها نظام ادارى كفاء لمعالجة مثل هذه الامور .

ان كثيرا من الصناعات في البلاد المتخلفة يعوق نموها ، بل يعوق مجرد قيامها صغر حجم السوق المحلي ، هذا السوق الذي كثيرا ما تغرقه الواردات الاجنبية ، فلا بد من حماية ضد المنافسة الاجنبية كي تعطى الفرصة للصناعة المحلية ، كما ان هذه الحماية ضرورية لان قيام صناعة في البلاد المتخلفة من شأنه ان يمد الاقتصاد ككل بقوة دفع في شكل وفورات خارجية اقتصادية من كل نوع . والزيادة في عدد العمال المدربين الخ .

كما ان الشيء الذي تتميز به البلاد المتخلفة هو وجود جزء كبير من القوة العاملة تعيش على الكفاف من اعمال غير منتجة ، فهي في الواقع «بطالة متخفية» واستخدام هذه القوة العاملة في مشاريع انتاجية فيه ربح لهذه البلاد ومن ثم لا بد من حماية صناعاتها الناشئة .

فالجزء العملى في التخطيط القومى ، هو في الواقع تدخل في نظام الائتمان يراعى دائما الصالح القومى .

ولكن ليس معنى هذا التحرر من كل قيد بالنسبة للتجارة الخارجية . فليس هناك من بلد متخلف يستطيع أن يغفل من حسابه الاسعار العالية لوارداته وصادراته الممكنة . فهذه الاسعار لا يمكن للبلد المتخلف تغييرها او التأثير فيها كما تفعل بالنسبة لتركيب الائتمان الاهلية ، نعم . قد تنتج البلاد المتخلفة أشياء يمكن لها استيرادها من الخارج باسعار اقل ، او قد تصدر اشياء تغطى الخسارة فيها باعانات .. ولكنها لا تستطيع ان تندفع في هذا السبيل بشكل غير معقول .

اذ أن نظرية التكاليف المقارنة التي نادى بها ريكاردو لا زالت تستحق المراعاة في التنمية الاقتصادية للبلاد المتخلفة بحيث أن يدخل في عامل التكاليف هذا بعض تعديلات ألا وهي ما تقيده هذه البلاد من قيام هذه الصناعات في المدى الطويل ، ثم ضغط التضخم وصعوبات العملة التي هي نتائج طبيعية لسياسة التنمية الاقتصادية فاذا أدخلت هذه التعديلات برزت لنا نظرية ديناميكية للتكاليف المقارنة .

٧ - حاجة البلاد المتخلفة لنظرة علمية جديدة

ان البلاد المتخلفة ، في اندفاعها نحو التنمية الاقتصادية تواجه من كل النواحي صعوبات اكبر بكثير مما واجهتها البلاد المتقدمة . فالمستوى الذي تبدأ فيه هذه

البلاد المتخلفة اكثر انخفاضاً من المستوى الذى بدأت به البلاد المتقدمة ، والعلاقة بين السكان والموارد فى غير صالحها ، اذ ان السكان فى ازدياد خطير . كما انه لا تتوفر لهذه البلاد سوق عالمى لرؤوس الاموال ، كمهاته التى توفرت للبلاد المتقدمة . كما أنها لا تستطيع الالتجاء الى الهجرة الى الخارج . كما أنها لا تملك الميزة التى كانت تتمتع بها البلاد المتقدمة ، ألا وهى انها كانت جزر صناعية فى عالم متخلف تستطيع أن تستغله كسوق لمنتجاتها الصناعية وكمورد لخاماتها ، وتستطيع ان تسيطر عليه سياسياً .

ان الميزة الوحيدة التى تتمتع بها البلاد المتخلفة هى ازدياد وتجمع المعارف الفنية والعلمية .

ولكن كى يمكن لهذه البلاد استخدام هذه المعارف ، لا بد من أبحاث جديدة فى كافة الميادين ، فاساليبنا السياسية والادارية واصلاحاتنا الاجتماعية ، واساليبنا الفنية فى الانتاج والتوزيع لا يمكن أن تطبق بحذافيرها . انها تناسب ظروف البلاد المتقدمة المتخلفة ، نعم على البلاد المتخلفة ان تستخدم كل المعارف القائمة ، ولكن عليها ان توجد لها اساليب خاصة تتفق وظروفها المالية وقيمها .

ونفس الشيء بالنسبة لنظرياتنا الاقتصادية ، اذ لا يجب قبولها قبولاً اعمى، بل يجب اعادة تشكيلها لتتفق ومصالحهم ومشاكلهم . اذ يجب ان يكونوا واعين بان هذه النظريات هى جزئياً تبريرات للمصالح المسيطرة فى البلاد الصناعية المتقدمة . وجزء كبير من الكتب التى كتبت عن التنمية للبلاد المتخلفة لم تضع كمقدمات لها المثل العليا الغريبة القديمة . مثل الحرية وتكافؤ الفرص ، والاخوة الانسانية . ولكنها راعت المصالح السياسية القومية الضيقة من وجهة نظر البلاد المتقدمة ، وقد زاد الامر سوءاً اثر الحرب الباردة ، حين ضاقت المصالح القومية الى المصالح الاستراتيجية فى الصراع العالمى .

وانى لانصح علماء البلاد المتخلفة بأن يلقوا جانباً وفى جراءة كثيراً من النظريات العقيمة ، غير المنطبقة على الواقع ، وان يبدأوا تفكيراً جديداً منبعها من حاجاتهم ومشاكلهم . متخطين كلا من الاراء الاقتصادية الليبرالية والماركسية .

وعليهم ان يختاروا ما هو عملى ومفيد فى تقاليدنا ثم يقومون بتحليل النظرى المتفق مع مشاكلهم .

ولكن هذا الاختيار والنقد للنظريات القائمة ، لا يمكن أن يقوم به حفنة من المبتدئين والجهلة والهواة ، انه أمر شاق يتطلب معرفة حققة ، والماما كاملاً بكل المعارف النظرية الموروثة .

ملحق

العناصر المذهبية فى النظرية الاقتصادية

أن العناصر الايدولوجية لا تعكس المصالح المادية فحسب ، فبجانب الدوافع الأنانية ، توجد دوافع كريمة ، والمدنية الغربية مشبعة بالمثل العليا عن الحرية والمساواة والإخاء .

ولكن كافة النظريات الاقتصادية ، بما فيها نظرية التجارة الدولية ، صيغت وفق المصالح والمثل العليا لأكثر البلاد ازدهارا فى ذلك الوقت ، ألا وهى بريطانيا . فهى نظرية لصالح الشعب الانجليزى . ولهذا جاءت التطورات فى النظرية الاقتصادية من جانب علماء مواطنين فى حفنة البلاد المتقدمة ، التى يتمدد اقتصادها .

وكانت الثقافة العليا بما فيها علوم الاقتصاد مركزة فى مراكز التوسع الاقتصادى .

ومن العبث القول بأن هذه الظروف لم تكن لها أثرها فى النظرية الاقتصادية فكانت مشاكل البلاد المتخلفة لا تشغل إلا جزءا تافها شاحبا غامضا ، وذلك الى أن فرضت نفسها فى السنين الأخيرة بسبب الثورات السياسية والروحية لسكان تلك البلاد .

١ - بعض الافكار السائدة

وأحد هذه الافكار السائدة فى النظرية الاقتصادية هى توافق المصالح . هذه الفكرة مرتبطة بفلسفة القانون الطبيعى التى كانت الاساس للنظرية الاقتصادية العامة التى بدأت منذ قرنين . حقا لقد رفضها بعض المفكرين أمثال بنتام ، بل ان نظرية ريكاردو فى التوزيع كانت تقوم على أساس المصالح المتضاربة .

ولكن نظرية توافق المصالح انتهت الى السيطرة على التفكير الاقتصادى . انها تقول ان ما هو كائن هو الذى ينبغى أن يكون ، وان هناك توافقا طبيعيا بين مصالح المجتمع ، وان الفروق فى الحياة الحقيقية انما هى من قبيل المصادفة ! . كما تزعم أن أشكال التدخل هى التى تحول دون تحقيق التوافق فى المصالح - ثم الفكرة السائدة الأخرى والمرتبطة بنظرية توافق المصالح ، هى معارضة كل تدخل للدولة ، وكل تنظيم ، فهى تفترض الفردية ، وتعارض أى صفة للدولة كهيئة جماعية عضوية ~~عضوية~~ لها شخصية مستقلة مهما كانت محدودة ، ولها صالحها وحقوقها وواجباتها . انها ترى أن الصالح العام انما هو مجموع المصالح الفردية .

مصالح المجتمع ، وإن الفروق فى الحياة الحقيقية انما هى من قبيل المصادفة ! .
كما تزعم ان كثيرا من نظمنا الاجتماعية التى منشؤها التدخل هى التى تحول
دون تحقيق التوافق فى المصالح - ثم الفكرة السائدة الاخرى والمرتبطة بنظرية
توافق المصالح ، هى معارضة كل تدخل للدولة ، وكل تنظيم ، فهى تفترض
الفردية ، وتعارض أى صفة للدولة كهيئة جماعية عضوية لها شخصية مستقلة
مهما كانت محدودة ، ولها صالحها وحقوقها وواجباتها . انها ترى أن الصالح
العام انما هو مجموع المصالح الفردية .

وقد بدأ الفيزيوقراط هذه الفلسفة الطبيعية ، فكانوا أول من قالوا أن تدخل
الدولة والهيئات ، هو السبب فى عدم تحقق النظام الطبيعى ، نظام التوافق بين
المصالح الفردية . لقد كانت الدولة وقتهم هى دولة الاستبداد وليست دولة
الصالح العام .

وقد انتقد ماركس المجتمع القائم ونظرية توافق المصالح وحاول تفسيرها
للتاريخ قائما على صراع الطبقات نتيجة التغير فى نظم الانتاج . واعتبر الدولة
أداة اضطهاد فى يد الطبقة الحاكمة . ولكنه توقع مستقبلا تدبل فيه الدولة ،
كما أنه لم يضع قط تفصيلا للسياسة الاقتصادية المنظمة التى يجب أن تقوم اثر
الثورة فلا نجد فى كتابات ماركس أثرا للتخطيط الاقتصادى الذى يعتبر اليوم
جزءا من الاشتراكية .

ورغم ازدياد معارفنا التجريبية وزيادة الاحصائيات ، الا أن النظرية الاقتصادية
استمرت خاضعة لهذه الفكرة السائدة ، اذ أن النظريات العامة مرتبطة بالسياسة
أكثر منها بالدراسات التجريبية . ثم هناك فكرة أخرى سائدة ألا وهى فكرة
حرية التجارة ، وهى امتداد لافتراض توافق المصالح الفردية ، وفيها معارضة
لتدخل الدولة وللتنظيم . وقد كانت الاطار الذى قامت فى ظله نظرية التجارة
الدولية .

ونظرية حرية التجارة مليئة بالتحفظات والافتراضات المجردة ، وأحد هذه
الافتراضات هى المنافسة الحرة ، بينما لم تقم منافسة حرة والاتجاهات القائمة
بعيدة عنها .

ثم نظرية التوازن وهى الحلقة الختامية فى الافكار السائدة . فقد استمرت
فكرة التوازن تتخلل كل تحليلاتنا الاقتصادية والاجتماعية فى المائتى السنة
الاخيرة . حقا انه لم يفترض انه هناك توازنا قائما فعلا فى المجتمع ، ولكن الشئ
الذى افترض هو أن الاشياء تتجه الى التوازن أو تقترب منه رغم كل اضطراب
ظاهرى . . . ويلاحظ أن كثيرا من التقدم النظرى فى الاقتصاد فى الجيلين الاخيرين
قد تم خارج فكرة التوازن الموروثة . فكثير من تحليلات كينز وما بعد كينز لها
هذه الصفة ، ولكن فكرة التوازن استمرت رغم هذا مهيمنة وخاصة فى نظرية

التجارة الدولية • وهى مرتبطة أيضا بفكرة توافق المصالح ومعاداة أى تنظيم أو تدخل للدولة ، ومبدأ حرية التجارة •

٢ - المقدمات الرئيسية

ان هذه الافكار السائدة لها نتائجها السياسية وهى سياسة محافظة بالنسبة لتوزيع الثروة والدخل • وليس هذا بعجيب • فالنظريات الاقتصادية والاجتماعية تطورت فى البلاد المتقدمة الغنية ، وهى تحت سيطرة الطبقات والمناطق الغنية •

ولكن التناقض العجيب فى النظريات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة قائم على أنها تحوى أيضا مقدمات راديكالية متطرفة فى ثورتها • •

فلسفة القانون الطبيعى قد أدت الى المبدأ القائل بأن العمل هو خالق الثروة وقد تمخضت عن نظرية القيمة التى افترضت بأن العمل هو عامل الانتاج الحقيقى الوحيد •

وقد نبع من نفس الفلسفة فكرة أن كل البشر متساوون • وأن كل شخص يجب أن يتساوى مع كل شخص آخر • وقد جاءت نظريات بنتام ومل ، منادية بأن التساوى فى الثروة والدخول من صالح المجتمع •

وهذه الاراء لها جذورها التاريخية ، اذ أن كافة الاديان والفلسفات الكبرى كانت تنادى بالمساواة وتكافؤ الفرص وكرامة الفرد الانسانى •

ولكن تطور النظرية الاقتصادية حاول توفيقا مع هذه المبادئ الراديكالية • فقليل ان القوانين الطبيعية هى التى تتحكم فى الانتاج والتبادل ، وان التدخل يضير بها أما التوزيع فيمكن التدخل فيه •

وهذا الفصل ما بين الانتاج والتبادل من جهة والتوزيع من جهة أخرى هو الذى سمح لنظريات توافق المصالح ، وحرية التجارة ، والتوازن أن تستمر متناقضة مع المقدمات الراديكالية • الا أن الفصل بين الانتاج والتوزيع أمر لا يمكن منطقيا أن يكون صحيحا ، ولهذا كانت نظرياتنا الاقتصادية معيبة •

وهذه المحاولة للتوفيق بين مبادئ المساواة التى هى أساس تفكيرنا وبين نظرية اطلاق حرية العمل والتجارة • هى منشأ التخطئ الواقعة فيه لا النظرية الاقتصادية فحسب ، وانما المدنية الغربية بأسرها • وقد كادت اليوم أن تتحول الى هستيريا ازاء الثورة الشائرة للغالبية المحرومة من البشر •